

قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

باستخدام نموذج ARDL

The impact of public expenditures on economic diversification in Algeria during the period 1980-2017 using the ARDL model

ط.د. بدروني عبد الحق¹، د. بلقلة براهيم²، د. بن مريم محمد³¹ جامعة حسنية بن بوعلي الشلف ، a.bedrouni@univ-chlef.dz² جامعة حسنية بن بوعلي الشلف ، belkellabrahim@gmail.com³ جامعة حسنية بن بوعلي الشلف ، m.benmeriem@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ القبول: 2020/10/21

تاريخ الاستلام: 2020/07/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر النفقات العامة (نفقات التجهيز، نفقات التسيير) في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980-2017) ولتحقيق ذلك تم استعمال أساليب الإحصاء الوصفي و الاستدلالي، و أساليب القياس الاقتصادي متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة للتقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة. توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى وجود أثر معنوي للنفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، ما يعني أن التوسع في نفقات العامة لها قدرة على تحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن ربع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، تنويع اقتصادي، نموذج ARDLتصنيف JEL: C13, C12, B22Abstract:

This study aims to find out the effect of public expenditures (processing expenses, management expenses) in achieving economic diversification in Algeria during the period (1980-2017). To achieve this, descriptive and inferential statistics methods were used, and economic measurement methods represented in the self-regression model with slower time gaps for estimation. Short and long-term equilibrium relationships between the different variables of the study. We have found through this research paper that there is a significant effect of public expenditures on economic diversification in the long term, which means that the expansion of public expenditures has the ability to achieve added value in the sectors of the real economy away from the rents of fuel.

Keys words: general expenses, Economic diversification, ARDL model.JEL classification codes: : C13, C12, B22

المؤلف المرسل: بلقلة براهيم ، الإيميل: belkellabrahim@gmail.com

1-تمهيد:

تعاني أغلب الدول الريفية من اختلال هيكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية الأمر الذي دفعها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة و متوازنة من خلال تنفيذ البرامج التنموية الرامية الى تطوير البنية التحتية و المساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الانتاجية و الخدمية العامة و الخاصة و توجيهها الى تنويع بنية الاقتصاد بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

تتطلب مواجهة هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات ، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد و يعزز استقراره و توازنه و يضمن استدامته ، و الأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على اسعار النفط الى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع ، لهذا فقد سعت العديد من الدول الى اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي و انجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة الى إعادة هيكلة الاقتصاد، ومنه فإنه لا مناص على الجزائر خوض غمار و رهان التنويع الاقتصادي قصد تجنب و تفادي المخاطر الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالارتكاز أو الاعتماد على مورد طبيعي أو سلعة معينة واحدة.

في هذا السياق برزت الأهمية المتزايدة للإنفاق العام لما يوفره من محفزات تشجع اساسا على الاستثمار كانا أو خاصا محليا ام اجنبيا وذلك في شتى القطاعات المكونة للاقتصاد، وأضحت بذلك سياسة الإنفاق العام نقطة جوهرية يمكن الرهان عليها كمدخل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

1-1-إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير كل من نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017؟.

1-2-فرضية الدراسة:

-يتميز الإقتصاد الجزائري بعدم تنوع هيكله الإنتاجي.

- للنفقات التجهيز تأثير إيجابي على درجة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2017.

- للنفقات التسيير تأثير سلبي على درجة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2017.

1-3-هدف الدراسة: إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة تأثير النفقات العامة بشقيها أي نفقات التجهيز والتسيير على درجة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، وضمن نطاق هذا الهدف الرئيسي تم تحديد الأهداف الفرعية التالية:

-قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائري من خلال معامل هيرفندال -هيرشمان.

-قياس تأثير كل من نفقات التسيير والتجهيز على درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل الأجل.

1-4-أهمية الدراسة: تأتي أهمية دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، انطلاقا مما يلعبه الإنفاق العام كمحفز للنمو والمعبر عن دور الدولة في الاقتصاد الوطني من جهة، و خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على صادرات المحروقات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث جراء تراجع أسعارها.

1-5-المنهج المتبع: تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته، وحتى نستطيع الإلمام بكل جوانبه، فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وضرورة التطرق لمفهوم التنويع الاقتصادي وأهم مؤشرات. إضافة لما سبق وتماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي المتمثلة أساسا في تقدير النتائج ، أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية وأسلوب التكامل المشترك مع استعمال برنامج (Eviews10) وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

1-5-الدراسات السابقة:

-دراسة لـ Mohammed Dhannoon، Hassnain Raghieb و Oday Salim (2018)، بعنوان "Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq"، حاول الباحثون في هذه الورقة فحص وتحليل الأدلة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وإدارة سلسلة التوريد الحكومية المستدامة في نفقات الحكومة العراقية من عام 2004 إلى عام 2016، حيث تم الاستناد الى نظريات النمو الحديثة والأساليب الإحصائية للاختبار التجريبي للعلاقة بين التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، والاستيراد، والتصدير، وتكوين رأس المال الثابت الكلي)، والحكومة (الاستقرار السياسي، وتنظيم الجودة، والحكومة الفعالة، والسيطرة على الفساد وسيادة القانون والمساءلة) و الإنفاق الحكومي. تشير اهم النتائج التي تم الحصول عليها إلى وجود علاقة قوية بين التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي. لكن العلاقة بين الحكم العراقي والإنفاق الحكومي كشفت عن علاقة مهمة تظهر أن الزيادة في الميزانية من أجل الحكم الفعال لم تؤدي إلى تحسين جودة الإنفاق الحكومي. سيكون التركيز الشامل على تحديات التنويع من حيث التخطيط الاستراتيجي، وصنع السياسات، والتنفيذ، وأفضل الممارسات العالمية. كشفت هذه الدراسة أنه لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الحكومة في العالم كله إلى تحسين الإنفاق الحكومي والمحافظة عليه من خلال التنويع في الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي والاستيراد والتصدير وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

-دراسة بعنوان: "Countries: An Empirical Study for 1960-1980" اعتمدت هذه الدراسة على بيانات 22 دولة نامية " وعدة أنواع للإنفاق العام لدراسة العلاقة بين كل نوع من الأنواع من ناحية أولى والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية للفترة (1960-1980)، وإلى جانب ذلك فقد أضاف بعض المحددات الأخرى مثل رأس المال البشري ومحددات أخرى سياسية، وخلص في النهاية إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق على التعليم الذي كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

- دراسة لـ "Liang pinghan" (2005)، تحت عنوان: "the changes in structure of public expenditure behind the western china development program"، أكدت هذه الدراسة على ضرورة أن تواكب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التغيرات في هيكل الإنفاق العام بصفة عامة، كما قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام، واهتمت بتحليل ومقارنة برامج الانفاق العام في الصين قبل وبعد برامج التنمية، وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الانفاقية التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل، والرعاية الاجتماعية و الصحية، والتعليم والبحث العلمي.

- دراسة للباحثين قريبيج بن علي وبلقاسم زايري (2016)، بعنوان: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980-2015)"، والتي اهتمت بتحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2015، تم تقدير نموذج قياسي بين أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات إضافة إلى متغيرات الصادرات والواردات، على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم استخدام أسلوب التكامل المشترك لتقدير النموذج، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات والصادرات في الأجل الطويل، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، في حين ظهر معامل الواردات ذو إشارة موجبة مما يعكس العلاقة الطردية بين الناتج المحلي والواردات، وهو ما لا يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

-دراسة للباحث بوالكور نور الدين (2019)، بعنوان " تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)"، من خلال استخدام منهجية جوهامسون للتكامل المشترك، والمربعات الصغرى المعدلة كليا والمربعات الصغرى الديناميكية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود منحني مقلوب حرف U (BARS CURVE) في الاقتصاد الجزائري، كما توصلت إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي إلى أقصى حد له يكون في المجال (23.6-34.9%)، وأن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة قد تجاوزت نقطة الحد الأمثل للإنفاق الحكومي مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

في ختام استعراض أهم الدراسات السابقة نشير إلى أن دراستنا هذه تتميز عن غيرها من الدراسات والنماذج السابقة بالاهتمام بمدى تأثير النفقات العامة بشقيها- نفقات التسيير والتجهيز - على درجة تنوع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج حديث يمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

1-6-هيكل الدراسة: لقد تم تناول هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته

ثانياً: دراسة تحليلية للمؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

ثالثاً: دراسة قياسية لأثر نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

2- مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته

يعد التنوع الاقتصادي خيارا تنمويا استراتيجيا بحيث يساعد في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدول النفطية منها التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

1-2- مفهوم التنوع الاقتصادي

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية و الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية او سلعة رئيسية (زراعية كانت ام استخراجية)، كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، و بلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و الاعتمادية المستمرة على الخارج (طيايية و لرباغ، 2008، صفحة 436). كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. (Paul G, 2008, p. 5) وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنوع الاقتصادي فيما يلي:

-تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها (شاراب، 2011، صفحة 6).

-تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات.

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنوع الاقتصادي.

-زيادة إنتاجية رأس المال: وهذا ما يؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي (ممدوح، 2014، صفحة 6).

2-2- قياس درجة التنوع الاقتصادي

هناك الكثير من المؤشرات تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هيرفندل - هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimir-Cossouv).

2-2-1- معامل هيرفندال - هيرشمان: و الذي يختصر بالشكل (HHI) و يعد الأكثر شيوعا بحيث يعتمد على قياس تركيب و بنية المتغير و مدى تنوعه . و يستخدم للقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة للقياس التنوع الاقتصادي.

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين ، واستخدام بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين . ويعرف (HHI) بالصيغة التالية: (Lapteacru, 2012, p. 102)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x) - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

x_i : قيمة المتغير في النشاط

x : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

N : عدد النشاطات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

$H.H$: مؤشر هيرفندل - هيرشمان ، يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صغير و هي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط (بوتلاعة، بن ديبش، 2018، صفحة 8).

2-2-2- مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: (عماد الدين، 2008، صفحة 94)

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث: α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

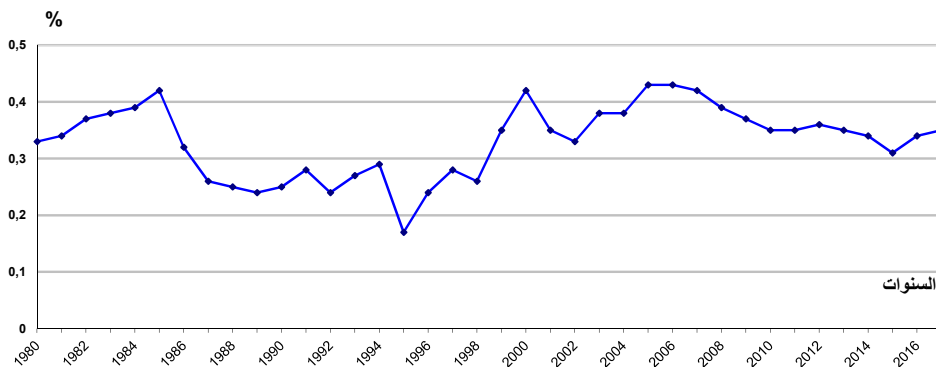
: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $\cos=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

3-دراسة تحليلية للمؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

تعتمد هذه الدراسة على اعتبار أن التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر حدوثه على إجراء تغيرات في بنية الدخل و الإنتاج ومن هذا المنطلق، سوف تستفيد الدراسة من الإحصائيات الرسمية المتاحة للتقدير مؤشر إجمالي للتنوع الاقتصادي، يعتمد على أخذ الوسط الحسابي للمعاملات هيرفندال هيرشمان لستة من المتغيرات التي تتوفر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية (1980-2017) وهي الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات العامة و التشغيل.

ويعد هذا المؤشر المركب مقياسا مرضيا للتنوع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة. البعد الأول هو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد بالجزائر بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث بنية الواردات إذ أن حدوث تغيير جوهري في بنية الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى أحداث تغيرات موازية في بنية الواردات، والرابع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة، والخامس بنية الإيرادات العامة وتوزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، والسادس بنية التشغيل وتوزيعه على النشاطات الإنتاجية المختلفة. والشكل الموالي يوضح تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2017.

الشكل رقم 1: مؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على برنامج eviews9

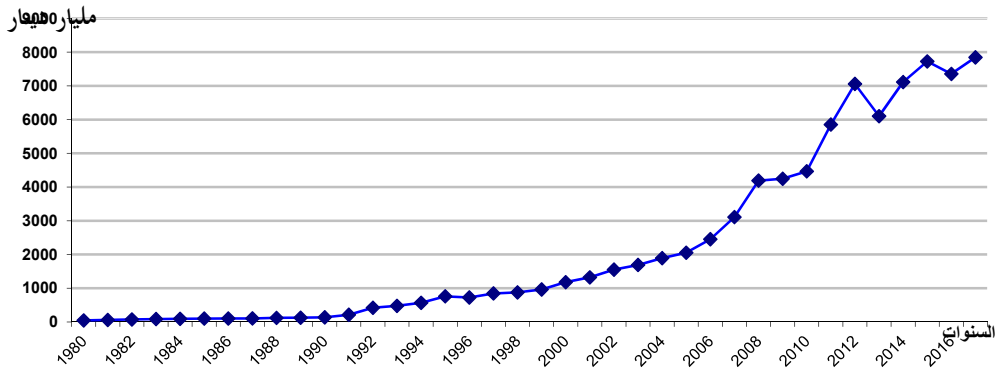
انطلاقا من الشكل أعلاه يتبين أن مؤشر يخضع في تغيره إلى نسبة مساهمة القطاع الإخراجي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي ترتبط بدورها بتقلبات أسعار البترول، فانخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة التنوع الاقتصادي حسب هذا المؤشر وهو ما يتزامن مع حقبة النصف الثاني من فترة الثمانينات و التسعينات والذي تراوح فيها ما بين 0.24 و 0.32، في حين أنه كان مرتفعا فترة

2000-2014 والتي تراوح فيها ما بين 0.28 و 0.42، والفترة 1980-1985 الذي تراوح فيها ما بين 0.33-0.42، والذي تزامنت مع أسعار النفط المرتفعة، وعليه فإن هذا المؤشر التنوع الاقتصادي تابع لتغيرات أسعار البترول.

4- دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

يشبه الكاتبان بيكوك ووايزمن وفقا لفرضية الأثر الإزاحي (displacement effect) أن الإنفاق العام خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تتناهما ارتفاعات، وأن هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الإعداء لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي (Ramachandra, 1993, p. 10)، وفي بلدان الربيع النفطي ومنها الجزائر يضاف إلى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحى النفقات العامة هو اعتمادها إلى حد بعيد على الإيرادات الربعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فإن ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الإنفاق العام الجزائرية، سوف نقوم باستعراض تطور مسار النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء

شرعت الجزائر في تنفيذ برامج إنفاقية حكومية ضخمة وباهظة التكلفة بداية من فترة السبعينات والتي تجسدت على وجه الخصوص ضمن إطار الخطط التنموية المعتمدة، ركزت فيه على الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، ذلك ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع النفقات خلال فترة الثمانينات؛ حيث يتضح من الشكل رقم (3) أن قيمة الإنفاق العام انتقلت من مستوى 44مليار دينار سنة 1980 إلى مستوى 124مليار دينار سنة ، بنسبة نمو متوسطة للفترة بلغت 12.66%، إلا أن ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن معدلات نمو النفقات كانت متزايدة خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم بدأت بالتباطؤ والانخفاض في النصف الثاني من نفس الفترة وذلك راجع إلى الأزمة النفطية التي بدأت سنة 1986. لقد تميزت سياسة الإنفاقية بالانكماش خلال فترة التسعينات وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها الجزائر، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وتطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي (1994-1998) والتي ركزت على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، وهذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وإتباع سياسة الدخول المشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة وذلك نتيجة شح الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط. رغم الجهود المبذولة لتقليص الإنفاق العام خلال هذه الفترة نلاحظ من الشكل رقم أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام بنسبة متوسطة قدرت بـ 25.5% خلال الفترة 1990-1999؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك النفقات الشبكية الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بحيث انتقلت

من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دينار سنة 1993، وكذلك إلى ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية وهي الإجراءات التي ترتب عنه ارتفاعا في قيمة النفقات العامة من 212.1 مليار دج سنة 1991؛ إلى مستوى 420.1 مليار دينار سنة 1994 أي بنسبة نمو وصلت إلى 98% (العمراوي، 2018، صفحة 133).

لقد سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار النفط في تحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لأزمة شح الموارد المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات وإلى غاية نهاية عقد التسعينات، والتي تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى برامج واعتمادات مالية أخرى، وقد كرسست هذه الوضعية أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد. وبذلك فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة ميزها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة والتي شهدت أرقاما قياسية لم تسجل من قبل ببلوغها نسبة 32% و 45.54% سنّي 2007 و 2008، إضافة إلى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 15.95% خلال الفترة 2000-2013. وعلى الرغم من إختيار أسعار النفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 إلا أن النفقات العامة واصلت نموها الإيجابي خلال سنّي 2014 و 2015 بنسبتي 15.9% و 9.4% على التوالي، لتستقر نسبيا خلال سنّي 2016 و 2017 مسجلتا معدلات نمو قدرها -4.7% و 1.3% على التوالي، وهو ما يعكس الجمود النسبي في اتجاه النفقات العامة نحو الانخفاض والتي يصعب خفضها بالشكل الأمثل مع التراجع في أسعار النفط.

5-دراسة قياسية لأثر نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

لغرض دراسة أثر كل من نفقات التسيير والتجهيز على التنوع الاقتصادي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية للفترة 1980-2017، و تمّاشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

● **متغيرات النموذج:** وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس أثر نفقات التجهيز و نفقات التسيير على التنوع الاقتصادي، ثم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

-**المتغير المستقل:**

-نفقات التسيير والتي يرمز لها بالرمز GG

- نفقات التجهيز GE

-**المتغير التابع:** درجة التنوع الاقتصادي و الذي يرمز له بالرمز HHI ، يعبر عليه بالمؤشر المركب لهيرشمان هرنفدال وعليه تكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الآتية:

$$HHI = f(GG, GE)$$

حيث سنقوم بتقدير مجموعة من صيغ الدوال المشهورة لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة من اجل اختيار احسنها ، هذه النماذج المرشحة هي : نموذج خطي-خطي (Lin-Lin) نماذج شبه لوغاريتمية وهي: نموذج لوغاريتم-خطي (Log-Lin) و ذلك بادخال اللوغاريتم على المتغير التابع، نموذج خطي-لوغاريتم (Lin-Log) و اخيرا نموذج لوغاريتم-لوغاريتم (Log-Log)

• بيانات متغيرات النموذج : البيانات المستعملة في هذا النموذج محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية و تشمل الفترة (1980-2017)، وبالنسبة لمتغير درجة التنوع الاقتصادي المعبر عليه بالمؤشر المركب لهيرشمان هرنفدال بمفهومه الواسع و الذي تم حسابه بالصيغة الرياضية المذكورة في المبحث السابق بالاعتماد على 6 قطاعات تنوع الناتج المحلي الإجمالي- تنوع العمالة -تنوع الإيرادات -تنوع تراكم رأس المال - تنوع الصادرات و تنوع الواردات ثم قدر المؤشر المركب للتنوع اعتمادا على الوسط الحسابي للمعاملات التنوع البسيطة للمتغيرات الستة.

5-1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات الدراسة يجب أولا التأكد أنها ليست متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ و يتم دراسة الاستقرارية بالاعتماد على اختبار فيليب بيرن (PP) و ديكي فولر (ADF) والتي يمكن الحصول على نتائجها مباشرة وفي نفس الوقت بالنسبة لكل المتغيرات بالاعتماد على البرمجية المعدة خصيصا في برنامج 10 eviews نتائج الملحق رقم (01) والملحقة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: درجة استقرارية متغيرات الدراسة القياسية

من نوع $I(0)$	من نوع $I(1)$
//	HH , GE , GG , LHH , LGE , LGG

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

يتضح من الجدول أن القيم الإحصائية المحسوبة لاختبارات PP و ADF أصغر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية الجدولة في النماذج الثلاثة عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية $(H_0: \lambda=0)$ أو $(H_0: \phi=1)$ بإضافة الى عدم معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث بالنسبة لكل السلاسل و هذا يعني أن هذه السلاسل غير مستقرة من نوع DS في حين تصبح القيم المحسوبة لهذه الاختبارات للسلاسل المفردة من الدرجة الأولى أكبر من الجدولية عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي فهي مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$

5-2- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود bounds test)

إن اختبار التكامل المشترك يكشف عن إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل غير المستقرة في المستوى، و للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم اختبار الحدود bounds test الخاص بنموذج ARDL، وذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

- فرضية عدم: عدم وجود تكامل مشترك (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)
- الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك : وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود bounds test)

القرار	قيمة فيشر الجدولية		مستوى المعنوية	التأخير	قيمة فيشر المحسوبة Fcal	النموذج
	Ftab					
	I(1)	I(0)				
قبول فرضية H0 العدم	6,36	5,15	1%	02	1,556679	Lin-lin
	4,85	3,79	5%			
	4,14	3,17	10%			
قبول H0	6,36	5,15	%1	02	2,637817	Lin-log
	4,85	3,79	%5			
	4,14	3,17	%10			
قبول H0	6,36	5,15	%1	02	1,636156	Log-lin
	4,85	3,79	%5			
	4,14	3,17	%10			
رفض H0 وجود تكامل مشترك	6,36	5,15	%1	02	5,195801	Log- log
	4,85	3,79	%5			
	4,14	3,17	%10			

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال مخرجات برنامج 9 eviews

يوضح الجدول رقم(02) نتائج إحصائية F لاختبار الحدود bounds test، حيث نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي الى 5,195 بالنسبة للنموذج LOG-LOG وهي أكبر من الحدود العليا لإحصائية F الحرجة (الجدولية) 4,14 و 4,85 الموافقة لمستويات المعنوية 10%، 5% على الترتيب، وعليه نرفض فرضية العدم أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (لوغاريتم نفقات التسيير LGG، لوغاريتم نفقات التجهيز LGE، لوغاريتم درجة التنوع الاقتصادي LHHI، اما النماذج المرشحة الثلاثة الاولى نلاحظ ان قيم F المحسوبة الخاصة بها اقل من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية، مما يدل على عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات وفق اختبار الحدود في هاته النماذج، و بالتالي عدم امكانية تقدير نموذج ARDL في هاته الحالة.

5-3- تقدير معاملات النموذج للأجلين الطويل و القصير

من بين مميزات نموذج ال ARDL يمكن ادراج المتغيرات الاسمية كمتغيرات تفسيرية وعلية يتم إدراج في النموذج المتغيرة المفسرة التي تمثل السياسة التوسعية في الإنفاق (s) ولطبيعة هذه المتغيرة غير الكمية نستعين من أجل تمثيلها بالمتغيرات الصماء حيث:

- في حالة وجود سياسة توسعية في الإنفاق ابتداء من سنة 2000 الى غاية 2017 نشير لها بـ 1

- في حالة عدم وجود سياسة توسعية باقي الفترة نشير لها بـ 0

و بما أن نموذج ARDL يتطلب إدخال المتغيرات المتأخرة زمنيا كمتغيرات تفسيرية فإن نموذج ARDL الأمثل من حيث عدد التأخيرات للمتغيرات المدرجة في النموذج هو (3, 0, 1) ARDL وذلك بالاعتماد على معيار Akaike كما يظهر في الملحق رقم(02)، يمكن الحصول على نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل و القصير الملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3: نتائج تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير لنموذج (ARDL)

LOG-LOG			النموذج
علاقة الأجل الطويل			
المتغير	المعلمة coef	إحصائية T	الإحتمال P
لوغار يتم نفقات التسيير LGG	0,3306-	4,4941-	0,0001
لوغار يتم نفقات التجهيز LGE	0,2702	3,2859	0,0028
المتغيرة الصماء S	0,3265	3,7619	0,0008
الثابت C	0,2361-	0,7302-	0,4715
علاقة الأجل القصير			
D(LGG)	0,274428-	2,854-	0,0082
D(LGE)	0,093854	0,964	0,3432
D(LGE(-1))	0,000463	0,004	0,9967
D(LGE(-2))	0,172555-	1,839-	0,0768
COINTEQ(-1)	0,830025-	4,268-	0,0002

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات 9views الملحق رقم (03)

5-4-تشخيص النموذج: من أجل تأكيد صحة نتائج التقدير لابد من المرور بالاختبارات التشخيص التالية:

- على ضوء نتائج معادلي الأجل الطويل و القصير لنموذج ARDL السابقة نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ COINTEQ(-1) جاءت سالبة (-0,83) ومعنوية (prob=0,0002) مما يدل على صحة نموذج ARDL في التقدير، أي أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، وتعني هذه القيمة السالبة أن مؤشر التنوع الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 83% وبعبارة أخرى نقول أن مؤشر التنوع الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 83% أي أنه عندما ينحرف مؤشر هيرشمان هرنفندال للتنوع الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة (T-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 83% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (T) ، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن مؤشر التنوع الاقتصادي يستغرق ما يقارب 1,2 سنة (0,83/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة.

- يتضح كذلك من خلال الجدول ان قيمة معامل التحديد قد بلغت 0,38، وهو ما يدل على أن التغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 38% من التقلبات في حجم التنوع الاقتصادي. كما أن إحصائية Durbin-Watson 1,7984 لا توجي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء من الدرجة الاولى.

- اختبار مضروب لاغرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي (serial correlation(LM) : من الملحق رقم (06) تشير قيمة F المحسوبة 0,330148 باحتمال 0,7218 والتي هي أكبر من 0,05، إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

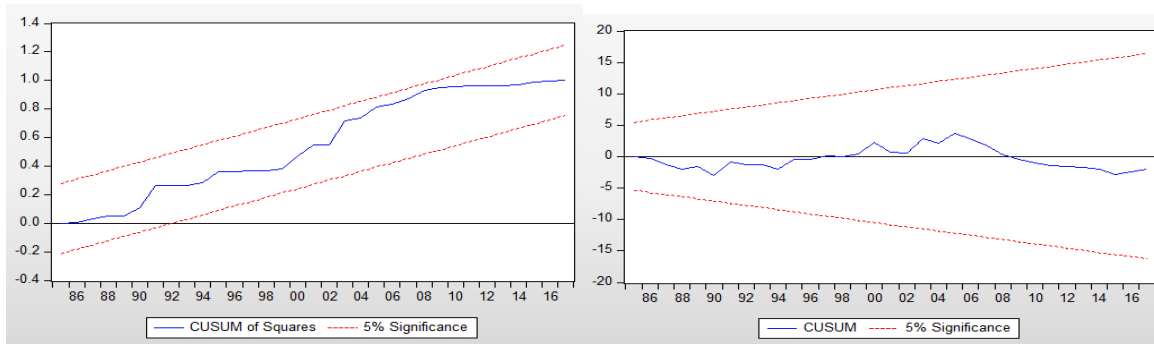
-اختبار ثبات التباين الاخطاء Heteroscedasticity(ARCH): من خلال الملحق رقم (07) تشير قيمة F المحسوبة 0,376611 باحتمال 0,5438 (وهي أكبر مستوى المعنوية 5%) الى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

-اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Ramsy(Reset: من خلال الملحق رقم (08) يبين لنا هذا الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث أن قيمة F المحسوبة 0,012120 باحتمال 0,9130 وهي أكبر من 0,05، وبتالي نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera(JB): تشير قيمة هذه الإحصائية 4,002968 الى قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر ، لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار 0,135135 وهي أكبر من 0,05، ومنه فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (05).

-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة: يتضح من خلال هذا الشكل أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة حيث تواجد منحني التباين لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم 3: الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 eviews

5-5-تحليل و تفسير النتائج: ويمكن أن نستدل من نموذج التقدير في الأجلين الطويل و القصير على ما يلي:

- يوجد أثر إيجابي و معنوي لنفقات التجهيز على تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة المعلمة 0,2702 وهو ما يعني ان زيادة نفقات التجهيز بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0,2702%، وعموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية لأن نفقات التجهيز لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادية من خلال تدعيم البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية وأن أثارها تتأني على المدى الطويل والمتوسط الأجل ، أما في الأجل القصير جاءت العلاقة معنوية عند 10% و لكن سالبة و ذلك بعد فترتي تاخير اي ان ارتفاع نفقات التجهيز المتأخر بستتين بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة -0,17% .

- كذلك بينت النتائج وجود علاقة معنوية بين نفقات التسيير و التنويع الاقتصادي عند مستوى معنوية 1% في الاجلين الطويل و القصير و كانت العلاقة بينهما عكسية، وهي منطقية اقتصاديا حيث نجد ان نفقات التسيير المتكونة اساسا من اجور و تحويلات العمال في المؤسسات العمومية التي تنتمي في مجملها الى قطاع الخدمات او الصناعة عموما، لذلك ارتفاع هذه الاخيرة يعني هروب جزء كبير من اليد العاملة الى احد هاته القطاعات على حساب القطاعات الاخرى مما يؤدي الى ازدهار تلك القطاعات مقارنة بالقطاعات الاخرى و هو ما يشكل خلل في مؤشر التنويع. و من خلال النموذج نجد ان ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر في الاجلين الطويل و القصير بـ: -0,33%، -0,27% على التوالي.

-أخيرا نجد أن معلمة المتغيرة الصماء S جاءت معنوية عند 1% حيث ان الاحتمال المقابل لها أقل من 0,01 و هي موجبة و هذا يعني أن تبني الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق العام سيرفع من قيمة مؤشر تنويع الاقتصاد في الأجل الطويل بنسبة 0,32 % في المتوسط إذا بقيت العناصر المفسرة الأخرى ثابتة.

الخلاصة:

أصبح التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح و استمرارية التنمية في الاقتصادات النفطية التي تعد الجزائر من بينها ، خاصة مع التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى العالمي و ما لذلك من اثار على أداء اقتصاد الجزائر و الاقتصادات النفطية بصفة عامة ، وقد توصلنا من خلال ورقتنا البحثية الى النتائج التالية:

-يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تتزامن مع أسعار النفط المنخفضة ، وسياسة إنفاق توسعية والتي تزامنت مع الوفرة المالية التي تولدها مستويات المرتفعة لأسعار النفط.

- يعتبر الإنفاق الاستثماري من أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي، حيث ، وهو ما لا يستطيع أن يوفّر أساسا متينا لإحداث إقلاع في عملية التنمية الاقتصادية في البلد.

-لقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز و مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-بينت الدراسة على وجود أثر معنوي و عكسي بين نفقات التسيير و مؤشر التنويع الاقتصادي للهيرشمان هرفندال في الأجل حيث أن زيادة نفقات التسيير بنسبة 1% سيخفض مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر بنسبة 0,3306 %.

- يوجد أثر إيجابي للنفقات التجهيز على تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل القصير و بلغت قيمة المعلمة 0,093 أي ان زيادة نفقات التجهيز بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0,093 %.

-أثبتت الدراسة أن تبني الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق العام سيرفع من قيمة مؤشر تنويع الاقتصاد في الأجل القصير.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العامة التالية:

-في مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري، وعدم التماهي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها.

- ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية .

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة.

المراجع المستخدمة:

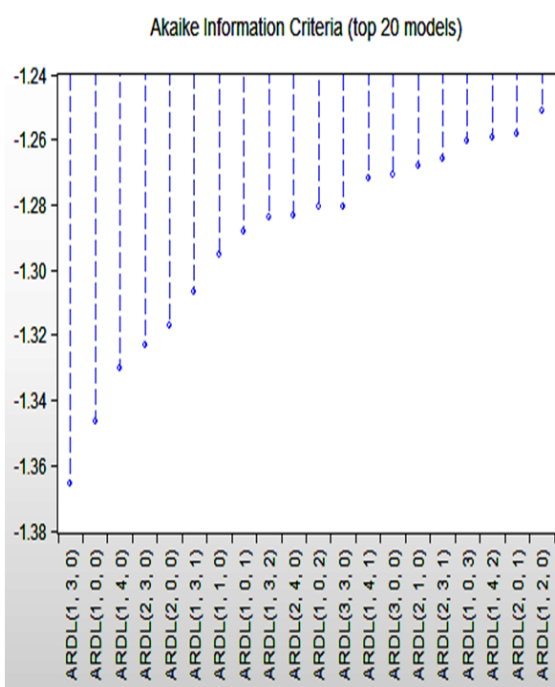
-باللغة العربية:

1. العمرابي سمير، (2018)، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة.
2. طبائية سليمة ، لرباع أحمد، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، 2008..
3. جو شوا شاراب، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين " استراتيجيات النمو (2011)، ، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن.
4. ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود، الرياض، 2014.
5. بوطلاعة محمد، بن ديبش نعيمة، "ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية" مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، 2018.
6. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

- باللغة الأجنبية

1. Lapteacru, I.(2012) , *Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration*, The Journal of Comparative Economics, Vol. 9, N.1 bordeaux.
2. Paul G. Hare, (2008), *Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges*, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04.
3. Ramachandra Naidu Cherreddi (1993), *Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh)*, PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University ,Vishkhapatmam, INDIA, Chapter 1.

المالحق رقم (02): قيم إحصائية AKAIKE لأهم 20 نموذج ARDL مرشح



الملاحق: الملحق رقم (01) اختبار استقرارية المتغيرات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level	H-HI	GG	GE	LH-HI	LGG	LGE
With Cons...	t-Statistic -2.1580 Prob. 0.2244	1.0390 0.9962	0.0960 0.9612	-2.1469 0.2284	-1.6322 0.4585	-1.1907 0.6725
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
With Cons...	t-Statistic -2.2494 Prob. 0.4497	-1.3681 0.8538	-1.9034 0.6327	-2.2508 0.4490	-1.0185 0.9290	-2.4177 0.3650
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
At First Difference	d(H-HI)	d(GG)	d(GE)	d(LH-HI)	d(LGG)	d(LGE)
With Cons...	t-Statistic -7.3919 Prob. 0.0000	-5.0166 0.0002	-6.7100 0.0000	-7.8546 0.0000	-4.5513 0.0008	-5.2826 0.0001
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
With Cons...	t-Statistic -7.2922 Prob. 0.0000	-5.3235 0.0006	-6.6305 0.0000	-7.7560 0.0000	-4.5903 0.0041	-5.2680 0.0007
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level	H-HI	GG	GE	LH-HI	LGG	LGE
With Cons...	t-Statistic -2.1050 Prob. 0.2439	3.4762 1.0000	2.3661 0.9999	-2.1469 0.2284	-1.6322 0.4585	-1.1996 0.6643
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
With Cons...	t-Statistic -2.1888 Prob. 0.4816	-1.3454 0.8603	-2.2147 0.4649	-2.2451 0.4520	-0.7690 0.9595	-1.9666 0.5998
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
At First Difference	d(H-HI)	d(GG)	d(GE)	d(LH-HI)	d(LGG)	d(LGE)
With Cons...	t-Statistic -7.4309 Prob. 0.0000	-5.0149 0.0002	-2.2829 0.1830	-7.8872 0.1830	-4.5114 0.0009	-5.2957 0.0001
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0
With Cons...	t-Statistic -7.3298 Prob. 0.0000	-4.2831 0.0103	-2.7342 0.2315	-7.7682 0.0000	-4.4587 0.0059	-5.2772 0.0007
Without C...	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0	n0 n0

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant *Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03) نتائج تقدير علاقتي الأجل القصير و الطويل

الملحق رقم (04) نتائج اختبار الحدود

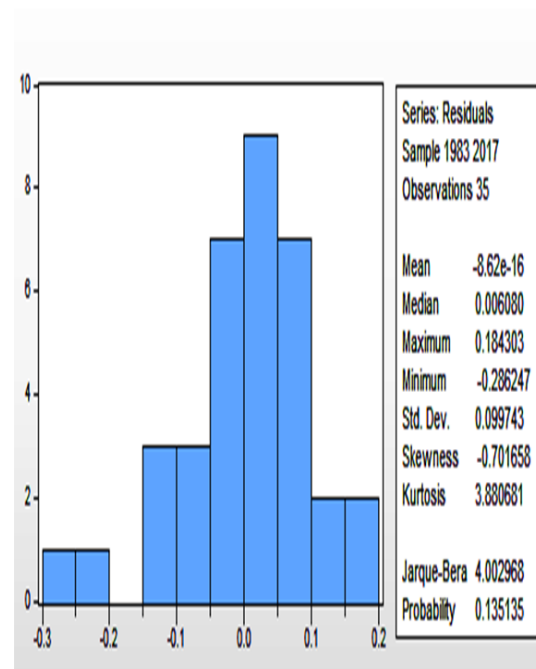
ARDL Bounds Test		
Date: 10/16/19 Time: 15:52		
Sample: 1983 2017		
Included observations: 35		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.195801	2
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LHH1				
Selected Model: ARDL(1, 0, 3)				
Date: 10/16/19 Time: 15:52				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 35				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGG)	-0.274428	0.096146	-2.854273	0.0082
D(LGE)	0.093854	0.097268	0.964894	0.3432
D(LGE(-1))	0.000463	0.110632	0.004186	0.9967
D(LGE(-2))	-0.172555	0.093790	-1.839806	0.0768
CointEq(-1)	-0.830025	0.194464	-4.268280	0.0002
Cointeq = LHH1 - (-0.3306*LGG + 0.2703*LGE + 0.3266*S - 0.2362)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGG	-0.330626	0.073568	-4.494145	0.0001
LGE	0.270278	0.082252	3.285952	0.0028
S	0.326594	0.086815	3.761961	0.0008
C	-0.236154	0.323404	-0.730214	0.4715

الملحق رقم (05) نتائج إختبار جاك بيرا

الملحق رقم (06) نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.330148	Prob. F(2,26)	0.7218	
Obs*R-squared	0.866845	Prob. Chi-Square(2)	0.6483	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 10/16/19 Time: 15:54				
Sample: 1983 2017				
Included observations: 35				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LHH1(-1)	0.092612	0.216660	0.427455	0.6726
LGG	0.008774	0.179073	0.048995	0.9613
LGG(-1)	0.029442	0.232277	0.126755	0.9001
LGG(-2)	-0.003422	0.230864	-0.014821	0.9883
LGG(-3)	-0.021065	0.155302	-0.135640	0.8932
LGE	-0.015466	0.079237	-0.195182	0.8468
C	0.111697	0.313633	0.356138	0.7246
RESID(-1)	-0.199388	0.280336	-0.711247	0.4833
RESID(-2)	0.015446	0.231592	0.066696	0.9473
R-squared	0.024767	Mean dependent var	-8.62E-16	
Adjusted R-squared	-0.275305	S.D. dependent var	0.099743	
S.E. of regression	0.112639	Akaike info criterion	-1.312227	
Sum squared resid	0.329875	Schwarz criterion	-0.912281	
Log likelihood	31.96398	Hannan-Quinn criter.	-1.174166	
F-statistic	0.082537	Durbin-Watson stat	1.994123	
Prob(F-statistic)	0.999461			



الملحق رقم (07) نتائج اختبار ARCH

الملحق رقم (08) نتائج اختبار RAMSY TEST

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: HH1 HH1(-1) GE GG SC				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.110090	31	0.9130	
F-statistic	0.012120	(1, 31)	0.9130	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	1.50E-05	1	1.50E-05	
Restricted SSR	0.038311	32	0.001197	
Unrestricted SSR	0.038296	31	0.001235	
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: HH1				
Method: ARDL				
Date: 10/22/19 Time: 14:17				
Sample: 1981 2017				
Included observations: 37				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic):				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HH1(-1)	0.865071	1.425987	0.606647	0.5485
LGE	-1.48E-08	3.01E-08	-0.491967	0.6262
LGG	1.33E-09	1.43E-08	0.093185	0.9264
S	0.042083	0.073389	0.573416	0.5705
C	0.072912	0.147786	0.493360	0.6252
FITTED^2	-0.340206	3.090255	-0.110090	0.9130

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.376611	Prob. F(1,32)	0.5438	
Obs*R-squared	0.395495	Prob. Chi-Square(1)	0.5294	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/22/19 Time: 14:09				
Sample (adjusted): 1984 2017				
Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009053	0.003171	2.854597	0.0075
RESID^2(-1)	-0.107850	0.175741	-0.613686	0.5438
R-squared	0.011632	Mean dependent var	0.008172	
Adjusted R-squared	-0.019254	S.D. dependent var	0.016331	
S.E. of regression	0.016488	Akaike info criterion	-5.315356	
Sum squared resid	0.008699	Schwarz criterion	-5.225570	
Log likelihood	92.36105	Hannan-Quinn criter.	-5.284736	
F-statistic	0.376611	Durbin-Watson stat	2.024591	
Prob(F-statistic)	0.543761			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 10